الضياء
بهرا

كلينتون: واشنطن وموسكو اتفقتا على القضايا الاساسية لاتفاقية نزع الاسلحة

BBC

اعلنت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون ان بلادها وروسيا قد توصلتا الى اتفاق حول القضايا الاساسية المتعلقة بمعاهدة جديدة لخفض الاسلحة الاستراتيجية بين البلدين. وقالت كلينتون في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرها الروسي سيرجي لافروف الخميس في موسكو، انه تم احراز "تقدم كبير" بشأن المساعي الرامية الى التوصل الى صفقة جديدة لنزع السلاح النووي مع روسيا.

وأكدت كلينتون ولافروف، انه ينبغي التوصل قريبا الى معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية المعروفة اختصارا باسم "ستارت". تأتي مباحثات كلينتون مع لافروف في اطار زيارتها الى روسيا التي تستغرق يومين وتشمل حضور اجتماع اللجنة الرباعية حول الشرق الاوسط الجمعة. كما تشكل ايران قضية رئيسية على جدول مباحثات المسؤولة الامريكية، حيث برز الى العلن خلاف بين موسكو وواشنطن حول الافتتاح المقرر لمحطة ايرانية للطاقة النووية بمساعدة روسية. وقال لافروف ان البلدين على وشك التوصل الى معاهدة "ستارت" جديدة. وقالت كلينتون "تتلخ جولة المباحثات الاخيرة تقودنا للاعتقاد اننا سنصل الى اتفاق نهائي قريبا".

يذكر ان المعاهدة الجديدة حول نزع الاسلحة النووية ستحل محل معاهدة ستارت–١ المبرمة عام ١٩٩١ والتي انتهى العمل بها في ٥ كانون الاول ٢٠٠٩. والمعاهدة الجديدة التي يتفاوض حولها الوفدان الروسي والأمريكي في جنيف منذ أكثر من ستة اشهر تشكل حجر الزاوية في "اعادة اطلاق" العلاقات التي يرغب فيها الرئيسان الأمريكي باراك اوباما وديميتري مدفيديف بعد سنوات من "السلام البارد" في ظل رئاسة جورج بوش.

وكانت كلينتون أعربت في مقابلة مع مجلة روسية عن "تفاؤلها" ازاء ابرام هذا الاتفاق سريعا. والموضوع الرئيسي الذي يلقي بثقله على المفاوضات هو المشروع الامريكي لنشر الدرع المضاد للصواريخ في اوروبا الشرقية فيما تستعد رومانيا لنشر عناصر منها على اراضيها رغم استياء موسكو. واعلن لافروف انه من المفترض ان يحدد الاتفاق الجديد "في اطار ملزم قانونيا" رابطا بين "الاسلحة الهجومية والدفاعية" في اشارة الى الدرع المضادة للصواريخ. إلا أن كلينتون ترفض من جهتها الربط بين الملفين.

ومن المتوقع ان يعطي اجتماع اللجنة الرباعية حول الشرق الاوسط دفعة للدعم الدولي لعملية السلام. وقد يؤدي هذا اللقاء الى تصعيد الضغط على اسرائيل بعد اعلانها الاسبوع الماضي عن مشروع لبناء ١٦٠٠ وحدة سكنية لمستوطنين في القدس الشرقية ما اثار اسوأ ازمة دبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ عقود.

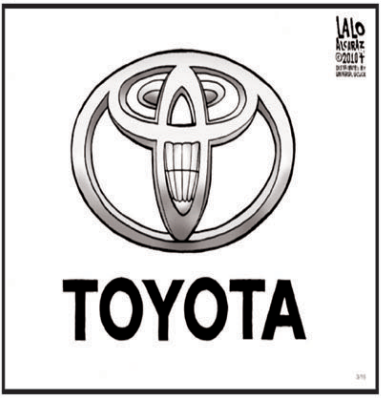

مركبة سيوز تنطلق الى محطة الفضاء الدولية في نيسان القادم

RT روسيا اليوم

حددت اللجنة التحضيرية في "مدينة النجوم" الواقعة في ضواحي موسكو عقب اجتماع عقدته في ١٩ آذار اسماء افراد طاقم مركبة "سيوز – تي ام اي–١٨" الرئيسي الذي من المفترض ان يقوم برحلة الى الفضاء في مطلع نيسان القادم للالتحام بمحطة الفضاء الدولية.

كما تم تحديد الطاقم الاحتياطي البديل لهذه الرحلة.

ويضم الطاقم الرئيس رائدي فضاء من روسيا هما ألكسندر سكفارتسوف و ميخائيل كورنيينكو بالاضافة الى رائدة الفضاء الامريكية تريسي كولدويل – دايسون.

اما الطاقم الاحتياطي فيضم ألكسندر ساموكوتايف واندريه بوريسينكو من روسيا وسكوت كيلي من الولايات المتحدة الامريكية.

ويذكر انه تم تحديد موعد ٠٨:٠٤ من صباح يوم ٢ نيسان القادم كموعد لانطلاق المركبة الفضائية بواسطة صاروخ "سيوز–اف غي" من قاعدة بايكونور الفضائية في كازاخستان، على ان تلتحم المركبة بالمحطة بعد ٤٩ ساعة. وبحسب سيناريو الرحلة المرتقبة والتي ستستمر حوالي ٦ اشهر يجب ان يقوم رواد الفضاء، سكفارتسوف وكورنيينكو وكولدويل – دايسون، باستقبال ثلاث مكاكيك فضائية امريكية وثلاث سفن شحن فضائية روسية، كما انهم سوف يقومون بالخروج الى الفضاء المفتوح مرة من قسم المركبة الروسي واخرى من قسمها الامريكي.

بيونغ يانغ تهدد بمصادرة ممتلكات "جنوبية" بالشطر الشمالي

CNN بالعربية

تفجرت أزمة جديدة بين شطري شبه الجزيرة الكورية، في أعقاب تهديد حكومة بيونغ يانغ بمصادرة ممتلكات لشركات جنوبية، في خطوة قال مراقبون إنها ربما تهدف لإجبار كوريا الجنوبية على استئناف برامج الرحلات السياحية للشطر الشمالي.

ووصفت الحكومة الكورية الجنوبية الإعلان الصادر عن كوريا الشمالية، حول التهديد بالاستيلاء على ممتلكات الشركات الجنوبية في منتجع "جبل كوم كانغ"، بأنه "أمر مؤسف جداً"، كما اعتبرت أنه يشكل "انتهاكا للاتفاقات الموقعة بين الجانبين في هذا الصدد، وانتهاكاً للأعراف الدولية".

وقال المتحدث باسم وزارة الوحدة، تشون هيه سونغ، في بيانه الصحفي الاعتيادي الجمعة، إن "الموقف الكوري الجنوبي لم يتغير، بشأن ضرورة ضمان سلامة وأمن السياح أولاً، قبل استئناف الرحلات السياحية إلى الشمال"، وفقاً لما نقل راديو كوريا الدولي.

إلا أن المسؤول الكوري الجنوبي قال إن حكومة سيؤول "سوف تحترم القرار الخاص بكل شركة، إذا ما أرادت الذهاب إلى الشمال لحضور التحقيقات"، ولكنه أكد على أن حكومة بلاده "لن ترسل أي مسؤولين تابعين لها أو للصليب الأحمر."

وكانت بيونغ يانغ قد أبلغت سيؤول، في وقت سابق الخميس، باعتزامها استدعاء الشركات الكورية الجنوبية التي لديها ممتلكات في منتجع "جبل كوم كانغ"، لإجراء استجواب معها، ضمن رسالة بعثت بها السلطات الشمالية إلى الجنوب، حملت توقيع "لجنة السلام في آسيا والمحيط الهادئ".

وجاء في الرسالة أنه "سيتم إجراء تحقيقات حول ملاك العقارات الجنوبيين في المنتجع، وأن من يمتنع عن التجاوب مع تلك التحقيقات سيواجه عقوبات قد تصل إلى مصادرة ممتلكاته"، حيث طلبت من مسؤولي تلك الشركات زيارة الشمال الخميس القادم، من أجل التحقيقات.

كما هددت السلطات الشمالية بأنها سوف تستأنف المشروعات السياحية في تلك المنطقة، مع شركاء جدد، بدءاً من الشهر القادم، إذا واصلت كوريا الجنوبية تجميدها لبرامج الرحلات السياحية إلى كل من "جبل كوم كانغ"، ومدينة "كيسونغ".

يُشار إلى أنه يوجد في الوقت الراهن حوالي ٤٠ شركة كورية جنوبية تمتلك عقارات في المنتجع الواقع بالشطر الشمالي، وتقدر استثماراتها بحوالي ٣٦٠ مليار وون، أي ما يقرب من ٣٢٠ مليون دولار.

تقرير للامم المتحدة... المتمردون الصوماليون يغزون الانترنت

REUTERS عربي

قال تقرير للامم المتحدة ان الجماعات المتمردة المسلحة في الصومال تستخدم الانترنت لجمع الاموال وتجنيد المقاتلين وان هذه الجماعات تحقق عن طريق الانترنت نجاحا أكبر من ذلك الذي تحققه على الارض.

وأظهر التقرير الذي أعدته مجموعة الامم المتحدة للمراقبة في الصومال كيف يستخدم المتمردون الانترنت لنشر المعلومات عن صنع القنابل والفتاوى الدينية.

وأشار التقرير الى جمع تبرعات حي جرى في مايو ايار من العام الماضي واستمر ثلاثة ايام والى منتدى على الانترنت حضره أعضاء كبار في جماعتي الشباب وحزب الاسلام وهما الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان في الصومال اللتان تقاتلان من أجل اسقاط حكومة الرئيس شيخ شريف أحمد التي يدعمها الغرب.

وقال التقرير "قام الشباب وحزب الاسلام بانتظام منتديات مشتركة محققين درجة من التعاون على الانترنت أكبر من تلك القائمة بينهما على الارض".

واضاف التقرير أن الشباب بدأوا حملة جمع تبرعات على الانترنت في أغسطس اب ٢٠٠٩ استمر أسبوعين واجتذبت عددا من القادة الاقليميين للمتمردين ومئات المشاركين من الصوماليين في الشتات. وتعهد المشاركون في الحملة بتقديم تبرعات بلغ مجموعها ٤٠ ألف دولار خلال الحملة التي تحدث فيها قادة المتمردين عن الصعوبات التي تواجه المقاتلين وأسرهم. وقالت مجموعة المراقبة "مازالت الانترنت تلعب دورا مهما في الدعاية والتجنيد وجمع التبرعات للجماعات الصومالية.

هل يمكن إنقاذ الرأسمالية الأمريكية

تقرير واشنطن
Taqrir Washington

إن الأزمة المالية الحالية التي تُعاني منها الولايات المتحدة ليست وليدة الثلاث أعوام الماضية، والتي احتدمت آثارها مع تولي أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة، بل إن جذورها تعود إلى إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون، الذي أعلن برامج "تملك المواطنين لمنازلهم"، وأعطى على أثر ذلك تسهيلات ائتمانية جعلت من الجميع أفرادا وشركات وبنوك يتقدمون للاقتراض من البنوك، ومن ثم كانت هناك عملية هائلة من سحب الأموال أدت في النهاية إلى صعوبة الوفاء بالديون مرة أخرى. ومن ثم سقوط مؤسسات مالية عملاقة وشركات وبنوك كبرى حتى أنه يتم الحديث الآن عن سقوط أكثر من ١٠٠ بنك في أمريكا أعلنوا إفلاسهم. وهذا ما يتناوله الكاتب موارثي جرينبرج Maurice R. Greenberg في مقالته التي نشرت بعنوان "إنقاذ الرأسمالية الأمريكية Rescuing American Capitalism" في مجلة المصلحة القومية National Interest التابعة لمؤسسة نيكسون للأبحاث ودراسات الأمن القومي The Nixon Center

يؤكد "جرينبرج" أن هذه الأزمة أثبتت أن الأمن القومي لا يتعلق فقط بالأخطار الخارجية المحيطة بالدولة ولكن أيضا بالأخطار الداخلية التي تهدد الاستقرار المجتمعي، والأزمة المالية العالمية كانت لها تداعيات خطيرة على الولايات المتحدة جعلتها ترقى لمستوى "الأمن القومي" وخاصة بعد فقدان نصف الأمريكيين لوظائفهم وانهيار مؤسسات عملاقة لها تاريخ اقتصادي طويل بأمريكا وتمثل عصب الاقتصاد الأمريكي.

ومن الواضح أن الكاتب من المحسوبين على التيار اليميني الذي يؤمن بشدة بدور القطاع الخاص وجدارته في التصدي للأزمة بشكل يحافظ على أهم أسس ومبادئ الرأسمالية إلا وهو تحجيم دور الدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص، وهذا ما يظهر بشكل كبير من خلال تناوله لتداعيات الأزمة وطرق الخروج منها بحيث أنه فضل القطاع الخاص على الدولة لحل هذه الأزمة. فضلا عن إيمانه بقوة الولايات المتحدة والتي تكمن في قدرتها البحثية والتكنولوجية جعله ينبه إلا أن عملية تقليص الإنفاق واسعة النطاق التي تطال اليوم كافة مناحي الحياة في الولايات المتحدة نتيجة العجز الكبير في الموازنة التي تواجه الولايات المتحدة، لا يجب أن تصل إلى الإنفاق على البحث العلمي. جذور تلك الأزمة يتناول الكاتب الجذور الأولى لهذه الأزمة والتي بدأت منذ إدارة كلينتون منذ ما يقارب من عقد عندما أعلنت برامج "تملك المواطنون لمنازلهم" ومن ثم قدمت حوافز وتسهيلات من قبيل تخفيض المتطلبات الائتمانية التي تقدم إلى المجموعتين العقاريتين العملاقتين "فاني ماي وفريدي ماك" ومن ثم أصبحت الشروط المسبقة لتملك العقارات أكثر مرونة. وعلى أثر ذلك قامت المجموعتان بشراء الرهن العقاري من البنوك المحلية حتى تحول موظفي تلك البنوك إلى عملاء يستقبلون رسم الخدمة والتنظيم. ومع هذه الممارسة غير الحكيمة أصبح هناك عدد كبير من سماسرة الرهن العقاري الذين دخلوا هذا المجال وقادوا العديد من البنوك الاستثمارية لذلك مثل "ليمان برازر" هذه المجموعة الائتمانية العملاقة التي انهارت بعد ذلك، أيضا أصبحت القدرة على سداد هذه القروض المتزايدة صعبة في المستقبل.

وبالعودة إلى عام ١٩٩٩ نجد أن الأخطار الاقتصادية كانت واضحة ولكن لم ينتبه لها أحد، وذلك لأن الإجراءات البديهية التي من المفترض اتخاذها عند منح الائتمان لم تكن موجودة أو بالأحرى ضعيفة، أيضا البنوك المحلية لم تعد تستثمر في هذه العملية، وظهرت السوق العقارية السوداء، وهذا كله كان يجب أن يقود إلى الوضع الحالي.

الأزمة في عهد أوباما. وكيف تعاملت إدارته معها ينتقد الكاتب بشدة موقف الحكومة من التعامل مع هذه الأزمة وينتقد خطة الإنقاذ التي اتبعتها الإدارة الأمريكية. والتي رأت أنها المخرج الأساسي والطريق الوحيد على طريق الخروج من هذه الأزمة. ويرى بأن الحكومة الأمريكية قد ارتكبت خطأين أساسيين أولهما، وأخطرهما هو السماح بسقوط مجموعة "ليمان برازر"، وثانيهما: هو الوفاء بديون مجموعة AIG على شكل إنقاذ مستتر لكل البنوك الأخرى التي توشك على الانهيار.

أولاً: مجموعة "ليمان برازر" هذه المجموعة التي أسست ثروة ونفوذ على مر سنوات عديدة وظلت تنمو أسرع فأسرع، ولكن الشائعات التي تداولات في وول ستريت أدت إلى إسراع من عملية سحب الودائع والاستثمارات ومن ثم بدأت المجموعة بالبحث عن مشتر لها. ويؤكد الكاتب على أنه ليس لديه من الأدلة التي تثبت عكس ما حدث أي أنه إذا ما تم الحفاظ على مجموعة "ليمان برذر" فإن السوق المالي كان ليستقر ويهدأ. وإذا لم يتم إيجاد مشترى فإن الحكومة كان لديها خيارات أخرى لعل أرجحها هو تكرار ما فعلته عندما واجهت أزمة مماثلة في عام ١٩٩٠ عندما كانت مجموعة LTCM أن تنهار. هذه المجموعة التي كان يديرها عالم اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي استعان بنماذج متعددة وجديدة لعمل استثماراته، وهذه النماذج كانت جميعها خاطئة. وفي النهاية، القطاع الخاص هو الذي أنقذ هذه الشركة ولذلك هذا هو التوجه الذي يطرحه الكاتب وهو التوجه إلى القطاع الخاص لحل الأزمة وليس التدخل الحكومي، فمثلا يتم إيجاد مجموعة مشتريين من القطاع الخاص وهذا بالفعل ما حدث مع التجربة سالفة الذكر حيث كان كل من "جولدمان ساكس وAIG يريد شراء هذه المجموعة وكان ذلك الخيار هو الأفضل. وفي النهاية، رأى بنك الاحتياط الفيدرالي أن هذا الحل هو الأفضل ومن ثم اقترحه على مجموعة الشركات السابقة المساهمة المالية لإنقاذ مجموعة LTCM ومن ثم تم إنقاذها.

وبالكيفية ذاتها حاولت الحكومة العمل مع "ليمان برذر" ولكنها لم تحاول بالقدر الكافي. لذا قامت الحكومة بتقدير حجم ديون "ليمان برذر" لمنعها من الانهيار ولكن ضخ أموال فيها لم يساعدها على الصمود. وعندما انهارت هذه المجموعة انهارت وراءها تباعا المجموعات الآتية على الترتيب:- جولدمان ساكس، ومورجان ستانلي، وميريل لانش. فالأموال بدأت تسحب من هذه الشركات وثقة المتعاملين والمستثمرين بدأت في التبدد بسرعة كبيرة. وبعد سقوط هذه المجموعة العملاقة "ليمان برازر" أعلنت الحكومة أنها ستوقف برامج الإنقاذ الحكومي، وأنها لن تنقذ أيًا من البنوك المعرضة للانهيار، واعتبرت خطوات إعلان الإفلاس من قبل البنوك والشركات المتضررة خطوة أولى على طريق إصلاحها داخليًا ومساعدتها حكوميًا. وفي الوقت ذاته الذي أعلنت في الحكومة ذلك، بدأت مشاكل AIG في الظهور، وهنا قامت الحكومة بالخطأ القاتل الثاني وهو الوفاء بديون AIG على شكل إنقاذ مستتر الهدف منه إنقاذ البنوك الأخرى المعرضة للانهيار، ولم يعرف ذلك إلا عندما صرح وزير الخزانة الأمريكي "هنري بولسون" في مقابلة صحفية. وخلال ساعات من حصول AIG على ٨٥ بليون دولار قامت بتوجيه حوالي ٦٢ بليون دولار بشكل مستتر إلى المقايضة الائتمانية الافتراضية، وجولدمان ساكس حصلت على ١٤ بليون دولار، وميريل لانش حصلت على ٦٫٢ بليون دولار. والحقيقة أن الحكومة قد استغلت عملية إنقاذ مجموعة AIG كحل لإنقاذ مجموعة بنوك وشركات أخرى وذلك لأنها اعتقدت أن هذه المجموعة كبيرة للغاية على أن تتركها تنهار ومن ثم بمحاولة إنقاذها كانت ستنقذ مؤسسات أخرى كبيرة.

وبالفعل وافق بنك الاتحاد الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية على إعطاء AIG حوالي ٨٥ بليون دولار.